



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر الضرائب في الاستهلاك في سوريا بين عامي 2000 - 2010 (دراسة تحليلية)

اسم الكاتب: د. رضوان وليد العمار، هنادي سليمان درويش

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/4617>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/18 03:05 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



أثر الضرائب في الاستهلاك في سوريا بين عامي 2000-2010 (دراسة تحليلية)

* الدكتور رضوان وليد العمار

** هنادي سليمان درويش

(تاریخ الإبداع 11 / 8 / 2014. قُبِل للنشر في 10 / 12 / 2014)

□ ملخص □

تناول هذا البحث دراسة استخدام الضرائب في سوريا كأداة هامة في التأثير في إحدى المتغيرات الاقتصادية الهامة (الاستهلاك) بين عامي (2000-2010)، لأن تُستخدم هذه الضرائب والرسوم مثلاً لدعم زيادة استهلاك بعض السلع التي تعتبر سلعاً أساسية وضرورية أو لمحاولة الحد من حجم استهلاك سلع أخرى كالكماليات.

قام المشرع السوري خلال الفترة المدرسة بإجراء تعديلات ضريبية عدّة (و خاصة رسم الإنفاق الاستهلاكي) للتأثير في حجم الاستهلاك المحلي، إن كان استهلاكاً عاماً أو استهلاكاً خاصاً، فكان هناك تعديل كبير في معدلات بعض الضرائب المباشرة إلى جانب التوسيع في قاعدة السلع والخدمات التي تم إخضاعها لبعض أنواع الضرائب غير المباشرة، ومنها لرسم الإنفاق الاستهلاكي حيث امتد إلى بعض السلع الضرورية .

الكلمات المفتاحية: الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، الاستهلاك العام، الاستهلاك الخاص، الاستهلاك الكلي، الضرائب على الإنفاق، الرسم على الإنفاق الاستهلاكي.

* أستاذ - قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سوريا.

** طالبة دراسات عليا (ماجستير) - قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سوريا.

The Impact of Taxes on Consumption in Syria 2000-2010

Dr. Radwan Al- Ammar *
Hanadi Darwish **

(Received 11 / 8 / 2014. Accepted 10 / 12 / 2014)

□ ABSTRACT □

This research studied the use of taxes in Syria as an important tool in influencing one of the variables important economic (consumption) between the years (2000-2010). These taxes and fees are used (for example) to support an increase in the consumption of some goods that are considered commodities and necessary, or to try to reduce the amount of consumption of luxury goods .

The Syrian legislator made during the period studied adjustments numerous tax (especially fee consumer spending) to influence the amount of the domestic consumption, for the consuming public or consuming particular. There was a major adjustment in tax rates of some of the direct taxes and the expansion of the base of goods and services that are subject to certain types of indirect taxes, and to draw them where consumer spending has spread to some of the essential commodities .

Keywords: direct taxes, indirect taxes, public consumption, private consumption, total consumption, taxes on spending, Fee on consumer spending.

*Professor, Department of Finance and Banking , Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

**Postgraduate student, Department of Economic and planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

يتربّ على الدول في العصر الحديث استخدام أنواع معينة من الضرائب للتأثير في متغير اقتصادي معين، على اعتبار أن الضرائب تمس كافة أفراد المجتمع ومؤسساته وقطاعاته، وبالتالي تظهر أهمية تأثيرها في كامل المتغيرات الاقتصادية الكلية (ومنها الاستهلاك). كأن تتناول دولة ما الضرائب غير المباشرة كوسيلة للتحكم بحجم الاستهلاك الكلي بما يناسب الأوضاع التي تمر بها البلاد (على اعتبار أن الضرائب غير المباشرة تقع عموماً على الاستهلاك). فمن خلال هذه الضرائب تستطيع الدولة أن تتحكم (إلى درجة ما) بمقدار استهلاك بعض السلع غير الضرورية (الكمالية) فترفع الضريبة عليها، بينما قد تخفض معدلاتها لحساب السلع الضرورية والسلع شائعة الاستعمال، مما يساعد على زيادة استهلاكها عند الطبقة الفقيرة ولصالح تخفيف العبء عليها. وهذا البحث يبحث في بيان مدى تأثير الاستهلاك النهائي الكلي بالضرائب المفروضة في سوريا خلال الفترة (2000-2010) وخاصة مع توجه الحكومة لخفض معدلات الضرائب المباشرة وفرض تعديلات كثيرة بغية زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة (وكان أهمها تعديل رسم الإنفاق الاستهلاكي).

حيث كان يطبق القانون رقم /18/ لعام 1987 تحت اسم (رسم الإنفاق الاستهلاكي الكمالى) والذي استمر العمل به حتى عام 2004، عندئذ صدر المرسوم التشريعى رقم /61/ لعام 2004 تعديلاً للقانون الآف الذكر، والذي قدم تغييرات كبيرة في مطارح هذا الرسم ومعدلاته، وكان من أهمها إلغاء لصفة الكمالية للرسم، من خلال توسيعه لقاعدة السلع الاستهلاكية الخاضعة للرسم ولم تعد تقتصر على السلع الكمالية فقط، بل أحضنت سلعاً وخدمات جديدة للرسم قد لا تعتبر من الكماليات بل سلعاً ضرورية أو شائعة الاستعمال فزاد العبء معه على أصحاب الدخول المنخفضة.

مشكلة البحث:

قامت الحكومة السورية بتعديلات ضريبية عدّة وخاصة بعد عام 2003، كان أهمها خفض معدلات الضرائب المباشرة (الأمر الذي أدى إلى انخفاض الحصيلة الضريبية المباشرة)، وهذه التعديلات في الضرائب المباشرة ترافقت أيضاً مع تعديلات أخرى في بعض الضرائب غير المباشرة وكان أهمها قانون رسم الإنفاق الاستهلاكي، وهذا البحث تناول أثر الضرائب في الاستهلاك النهائي خلال فترة 2000-2010.

ومنه يكون التساؤل الرئيس في هذا البحث:

- هل أثرت الضرائب في الاستهلاك الكلي في سوريا خلال فترة (2000-2010)؟

أهمية البحث وأهدافه:

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى بيان مدى تأثير الاستهلاك النهائي الكلي بالضرائب خلال الفترة المدروسة.

أهمية البحث :

تبعد أهمية هذا البحث من كونه يتناول الضريبة التي تمس كافة أفراد ومؤسسات المجتمع وقطاعاته، فتوثر هذه الضريبة بدورها في استهلاك الفرد والأسرة والاستهلاك العام للدولة، أي في حجم الاستهلاك الكلي. ومقابل هذا التأثير

الكبير تبرز أهمية الاستخدام الفعال للضريبة وضرورته في التأثير بالمتغيرات الاقتصادية الكلية (ومنها الاستهلاك) وبما يخدم كافة المراحل المختلفة التي يمر بها الاقتصاد بحيث يتتفق مع التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدولة.

فرضية البحث:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضرائب والاستهلاك.

منهجية البحث:

اعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات عن إجمالي الضرائب والرسوم في سورية (الوزن النسبي لأنواع الضرائب) خلال الفترة من 2000-2010 وبيانات عن الاستهلاك العام والخاص عن الفترة المدروسة، ومن ثم تفريغ هذه البيانات وتحليلها وفق برنامج spss لدراسة الانحدار البسيط الخطي وغير الخطى بالإضافة إلى اختيار معنوية المعلمات المقدرة باستخدام t ، وبعد ذلك تم استخلاص النتائج ووضع التوصيات التي تعالج مشكلة البحث.

وكانت عينة الدراسة عبارة عن سلسلة زمنية من عام 2000 حتى عام 2010 تتضمن بيانات حول متغيرات الدراسة وهي الضرائب والاستهلاك في سورية، ونورد الجدول التالي الذي يبيّن تعريف بمتغيرات الدراسة وترميزها وطبيعتها:

نوع المتغير	الرمز	المتغير
مستقل	x	الضرائب
تابع	y	الاستهلاك

ومن المشكلات التي اعترضت البحث عدم وجود بيانات عن بعض أنواع الضرائب خلال عام 2010.

الدراسات السابقة:

1- دراسة تحليلية لتطور الضرائب على الإنفاق في سورية منذ عام 1980، زينب زيد (2012). حللت الباحثة واقع ضرائب الإنفاق في سورية منذ عام 1980 حتى 2008، وتوصلت إلى أن تعديلات ضرائب الإنفاق ورسومه قبل عام 2004 لم تكن جوهريّة، وبعد هذا العام طرأت التعديلات الجوهرية التي ألغت بعض الضرائب والرسوم واستبدلت برسم الإنفاق الاستهلاكي خطوة أولى للوصول مستقبلاً إلى ضريبة القيمة المضافة. وفي هذا البحث اعتمدت الباحثة المنهج التحليلي المقارني فقارنت حالة سورية مع كل من مصر والأردن وأوصت بتبسيط الإجراءات الضريبية في سورية ونشر الوعي الضريبي لدى المكلفين والعاملين، إضافة إلى استبدال الضرائب على الإنفاق بضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات.

2- الاتجاهات الحديثة في الضرائب على الإنفاق وإمكانية تطبيقها في سورية، منار الحوراني (1998). هدفت الباحثة في هذا البحث إلى تطوير قانون رسم الإنفاق الاستهلاكي الكمالى رقم 18 لعام 1987 وتطبيق ضريبة عامة على المبيعات. وكان من نتائج البحث:

- ضعف ربط الضرائب غير المباشرة مع السياسات الاقتصادية المنهجية للدولة.
- فرض ضرائب ورسوم غير مباشرة على سلع رئيسية دون مراعاة مبدأ العدالة.

-فرض الضرائب والرسوم غير المباشرة بمعدلات مقطوعة، ونتيجة تطبيقها لسنوات طويلة جعل منها غير متماشية مع تغير الأسعار خلا السنوات الطويلة لتطبيقها.

وجاء من توصيات هذا البحث، ضرورة الإسراع في تطبيق الضريبة العامة على المبيعات في سوريا كمرحلة أولى، وفي مرحلة متقدمة تستبدل بالضريبة على القيمة المضافة.

أما دراستنا هذه فتختلف عن الدراسات السابقة الآنفة الذكر، في كونها تعتمد على دراسة تحليلية إحصائية باستخدام برنامج spss ولم يكتف كما الدراسات السابقة بدراسة تحليل وصفي فقط، كما أن هذا البحث أشار إلى الأنواع المختلفة للضرائب في دراسة أثر الضرائب في الاستهلاك الكلي (العام والخاص) باعتبار أن الضرائب المباشرة تؤثر (بشكل غير مباشر) في حجم الاستهلاك وفي أحجام الدخول التي يخصص جزء منها للاستهلاك.

تعريف الضريبة وأركانها :

تعريف الضريبة : هي فريضة مالية إجبارية يدفعها الفرد للسلطات العامة، بصفة نهائية دون مقابل معين، تمكيناً للدولة من تحقيق أهدافها. (العمّار، 153، 2013)

أركان الضريبة الأساسية: (العمّار، 2013؛ دراز وآخرون، 2003)

- الضريبة فريضة مالية: فقد تحصل الدولة هذا المبلغ نقدياً أو عينياً لأهداف معينة.

- الضريبة فريضة إلزامية : ليس للفرد خياراً في دفعها بل هو مجبر على دفعها للدولة بغض النظر عن استعداده أو رغبته في الدفع.

- الضريبة تدفع بصفة نهائية : فليس للفرد الحق في استرداد المبلغ الذي دفعه كضريبة.

- الضريبة فريضة بلا مقابل: بدأت على أساس وجود علاقة تعاقدية بين الفرد والدولة، فتقدم الدولة خدماتها (دفاع وأمن ومرافق عامة...) إلى أفراد المجتمع مقابل أن يقوم الأفراد بدفع الضريبة ثمناً لهذه الخدمات.

وبعد ذلك تعمقت فكرة التضامن الاجتماعي لتبرير فرض الضريبة، مادام قيام الدولة بهذه النشاطات تحقيقاً لنفع عام، فإن الأمر يقتضي أن يتضامن الجميع في تمويل هذه النشاطات وتتصبح الضريبة واجباً عليهم لمصلحة البلد ككل.

- تهدف الضريبة إلى تحقيق النفع العام .

- تفرض الضريبة تعبيراً عن سياسة الدولة التدخلية للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع: حيث أصبح من الضروري تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من وسائل وأدوات لتحقيق أهداف المجتمع، فتحول دورها من تحقيق الهدف المالي إلى المساهمة في تحقيق الأهداف العامة والتأثير في المتغيرات الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو تلك الأهداف.

- تفرض الضريبة وفقاً لمقدرة المكلف على الدفع بما يتاسب مع حجم دخله أو ثروته أو إنفاقه....

أنواع الضرائب : هناك ضرائب مباشرة (على الدخل والثروة) وضرائب غير مباشرة (على الإنفاق) :

- الضريبة المباشرة على الدخل والثروة وتفرض هذه الضريبة على قيمة ما يحصل عليه المكلف من دخله أو ما يمتلكه من عناصر رأس المال (شرف، 112، 2008).

ويستخدم في سورية الضرائب النوعية على الدخل، بحيث تتناول كل ضريبة من الضرائب النوعية نوعاً معيناً من أنواع الدخول دون الأخرى، كالضريبة على الرواتب والأجور والضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية وغيرها

من مزايا هذه الضرائب المباشرة

انتظامها وثباتها النسبي: فالانتظام ناجم عن كون الضريبة دورية ومرتبطة بمواعيد محددة، أما الثبات فلكونها لا تتعرض (من حيث المبدأ) للتقلبات الاقتصادية الشديدة إلا في حدود محدودة بعكس حالة الضرائب غير المباشرة والتي تتأثر فيها لتعكس على الإنتاج والاستهلاك ومختلف مظاهر النشاط الاقتصادي.

- سهولة رفع سعرها: حيث يسهل على الحكومة (عندما تحتاج إلى موارد إضافية كما في حالات الحروب والأزمات) أن ترفع سعر الضرائب.

- استجابتها لقاعدة الملاعة: وذلك لأن الضريبة المباشرة تفرض على مكلفين معروفين من قبل الإدارة الضريبية على عكس حالة الضرائب غير المباشرة.

- استجابتها لاعتبارات العدالة: وفيها تستطيع إدارة الضرائب أن تراعي مثلاً الظروف الشخصية للمكلف. فقد تقتضي مبادئ العدالة إقرار بعض الإعفاءات أو خفض سعر الضريبة أو رفعه بحسب وضع ذلك المكلف.

من مساوىء الضرائب المباشرة:

- النقص في مرونتها: فإن كان من مزايا هذه الضرائب الانتظام والثبات فهي غير مرنة ولا تنخفض حصيلتها في فترة الأزمات ولا تزيد في فترة الازدهار دون تغيير المعدلات.

- تعدد إجراءات جبايتها وخاصة مع مراعاتها لأوضاع المكلفين.

- محدودية المكلفين بها: باعتبارها ليست في عداد الضرائب العامة التي يستقر عبُّوها على الجميع.

- تقل عبئها على المكلف: يدفع المكلف الضريبة غير المباشرة دون أن يشعر بها، على عكس دفع الضريبة المباشرة، وعندها قد يستاء البعض منها ويحاولون التهرب من دفعها.(عطوي، 2003)

2- الضرائب على الإنفاق أو الضرائب غير المباشرة:

هي الضرائب التي تتناول الدخل بمناسبة استخدامه أو إنفاقه في الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية المختلفة، أي الإنفاق غير الاستثماري وهنا تأخذ هذه الضريبة عدة تسميات منها الضرائب على الاستهلاك (commodity taxes) أو الضرائب على السلع (consumption taxes) والضرائب على المبيعات (sales taxes) أو الضرائب على المشتريات (purchase taxes)، وغيرها من التسميات إلا أن الضرائب على الإنفاق هي الأفضل نظراً لشموليتها ووضوح الضريبة.(دراز، 2000)

من مزايا هذه الضريبة:

- وفور حصيلتها وتواлиها على مدار السنة.

- خفيفة الوطأة حيث تندمج قيمتها في أسعار السلع فلا يشعر بها المكلف.

- مرنة: حيث تتأثر تأثيراً مباشراً وسريعاً بالأحوال الاقتصادية.

ومن أهم مساوىء هذه الضريبة :

- عدم تحقيقها للعدالة لأنها تصيب الفقراء والأغنياء على حد سواء، دون تمييز دائم بين ما يجب فرضه على الطبقات ذات الدخول المنخفضة وعلى الطبقات ذات الدخول المرتفعة.

- تأثيرها الشديد بالأحوال والأوضاع الاقتصادية، قد يسبب مشكلات كبيرة كانخفاض الحصيلة الضريبية في حالة الكساد لدرجة قد تؤدي إلى ظهور عجز ضخم في إيرادات الدولة.(دراز ، 2000)

تعريف الاستهلاك

الاستهلاك (consumption) هو استخدام سلع أو إتلافها أو التمتع بخدمات، وذلك من أجل إشباع حاجات أو رغبات معينة. ويمكن النظر إلى الاستهلاك على أنه الهدف أو الغاية الأساسية لكل النشاطات الاقتصادية.(كبار،2012،229)

العوامل المؤثرة في الاستهلاك

تنتبأه النظرة الكينزية مع الكثير من الاقتصاديين حول العوامل المؤثرة في الاستهلاك، حيث حددتها Keynes: عوامل ذاتية وعوامل موضوعية.

- العوامل الذاتية: يتجلّى أثرها في تجديد حجم الاستهلاك بالنسبة إلى مستوى الدخل المعين، وهو يؤثر في قرار المستهلك المتعلق بكيفية تقسيم دخله بين الإنفاق الاستهلاكي والإدخار. وتنطلق من البنية النفسية للمستهلك ومن عاداته الاجتماعية ومن تأثيره بأطر المؤسسات السائدة.

- العوامل الموضوعية: تنطلق هذه العوامل من متغيرات اقتصادية متنوعة كالربح أو الخسارة الطارئة وغير المتوقعة ولا تؤثر عادة في دخله المنتظم، تعديلات في التشريعات أو الإجراءات الضريبية، وتعديلات ملحوظة في المعدلات العامة للفوائد المصرفية، وتبدلات في توقعات الأفراد فيما يتعلق بمستوى دخولهم الحالي واحتمالات ارتفاعها أو انخفاضها مستقبلاً.(كبار،2012)

ويمكن صياغة أهم العوامل المؤثرة في الاستهلاك بالشكل الآتي:(أبو عيدة،2013)

- حجم الدخل : حيث يعد حجم الدخل من أهم العوامل التي تؤثر في العلاقة القائمة بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي.

- مستوى الأسعار: في حال ارتفعت الأسعار دون أن يترافق ذلك بارتفاع للدخل النقدية للأفراد، فعندما ينخفض الدخل الحقيقي فينخفض بالتالي الاستهلاك ، أما لو ارتفعت الأسعار بنسبة معينة وارتفعت الدخل بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقة لن تتغير وبالتالي يبقى الاستهلاك كما هو ولا يتغير . كما قد تختلف العلاقة بين مستوى الأسعار والاستهلاك فيما لو كان الفرد من الطبقة الفقيرة أو الغنية وخاصة فيما يتعلق بالسلع الكمالية أو غير الضرورية فعد ارتفاع سعرها سوف يقل استهلاكها من قبل الطبقات الفقيرة بينما قد لا يتغير استهلاكها بالنسبة للطبقات الغنية.

- توقعات الأسعار: إذا توقع الأفراد ارتفاع الأسعار في المستقبل فإنهم سيزيدون من استهلاكهم الحاضر على حساب الاستهلاك المستقبلي، والعكس إذا توقع الأفراد انخفاض الأسعار في المستقبل فإنهم سيؤجلون استهلاكهم الحالي للمستقبل فينخفض الاستهلاك .

- العوامل الاجتماعية: هناك عوامل اجتماعية عده منها العمر،والحالة الاجتماعية،والمستوى التعليمي والثقافي،والبيئة التي يعيش فيها الإنسان، وخاصة عند محاكاته وتقليله لغيره من يكون من طبقة الاجتماعية أو من طبقة أخرى، باستهلاك سلع (قد لا تكون مهمة له لكن يكون استهلاكها فقط لمجرد محاولته تقليلهم)، وأيضاً قد يحاول عدد من أبناء بلد ما التقليد بالعادات الاستهلاكية في دول أكثر نقداً فيؤثر ذلك كثيراً على نمط استهلاكه لأن يقلدهم في استخدام ألبسة بماركات عالمية حتى لو لم تكن تتناسب مع دخله.

- الأذواق: يعزى ذلك إلى اختلاف الميل الادخارية والتي ترجع بدورها إلى اختلافات السن والتركيب الأسري والأحوال الاجتماعية وغيرها. هذا إضافة إلى الاختلاف مع مرور الزمن نتيجة التغيرات المستمرة والتي تحدث في نوعية السلع وجاذبيتها، والتغيرات التي تطرأ على طرق الدعاية والإعلان وكلها أمور من شأنها تغيير أذواق المستهلكين من فترة لأخرى.

- الثروة: لأن يحصل الفرد على ثروة مفاجأة كإرث مثلاً فقد يميل عندها هذا الفرد إلى زيادة استهلاكه، محاولاً إشباع سلع كان يتطلع لاستهلاكها من قبل، ثم بعد فترة يعتاد على نمط استهلاكها معين (إن لم يقم بإنفاق الثروة بشكل سريع وغير كفي بل قام باستثمارها) فيثبت الاستهلاك نوعاً ما وقد يبدأ في زيادة مدخلاته.

- الضرائب: تؤثر السياسة الضريبية للدولة في الاستهلاك ومن ثم على الادخار، حيث تعتبر الضرائب استخداماً غير إنفاق للدخل فيشار إليها بالادخار الحكومي (أو الادخار العام)، حيث إن زيادة الضرائب تعمل على تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار والعكس يحدث عندما تتخفض الضرائب.

إن الضرائب غير المباشرة، هي ضرائب تقع عموماً على الاستهلاك وتؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات، الأمر الذي يجعلها أشد عبئاً على الطبقات ذات الدخول المنخفضة (أي الطبقات ذات الميل المرتفع للاستهلاك) أكثر منها على الطبقات ذات الدخول المرتفعة (ذات الميل المنخفض للاستهلاك). وهذا التأثير للضريبة على الاستهلاك يتوقف على أمرين، الأول هو نوع السلع الاستهلاكية (إن كانت كمالية أو شائعة أو ضرورية) والأمر الثاني هو أسلوب فرض هذه الضريبة. فمثلاً إن كان بشكل نوعي فإنه قد يحمل معه إلى حد ما تأثيراً سلبياً بمساهمته بزيادة العبء على السلع رخيصة السعر وبالتالي زيادة العبء على مستهلكيها من أصحاب الدخل المحدود على عكس فرضها بأسلوب قيمي، ذلك الأسلوب الذي يزيد العبء على السلع ذات الأسعار العالية ومنه قد تتحمل هذا العبء الطبقة الغنية أكثر من غيرها. (فرهود، 1994)

إن الاستهلاك الكلي لأي دولة، يتكون من استهلاك خاص (والذي يتوقف على الإنفاق الاستهلاكي للأفراد والأسر) واستهلاك عام (الذي يتوقف بدوره على الإنفاق الاستهلاكي الحكومي)، وعليه فإن تأثير الضريبة على الاستهلاك الكلي قد يختلف بين الاستهلاك وال حاجات الخاصة بالأفراد وبين خطط الدولة (واستخدامها للاستهلاك العام) لضبط هذا الاستهلاك الكلي بما يتلاءم مع الوضع العام لاقتصاد البلد، ومنه نجد :

-في حال الاستهلاك الخاص:

تؤثر الضريبة بصورة مباشرة على حجم الدخل المتاح للمكلفين بالتقisan مما يدفعهم (وخاصة أصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة) إلى التضحية ببعض السلع والخدمات وخاصة الكمالية ذات الطلب المرن التي يتأثر استهلاكها بهذه الضريبة بصورة أكبر من السلع ذات الطلب غير المرن. وبما أن حجم الدخل يحدد مقدار التأثير في هذه الضريبة، فإن الدخل المرتفع أو الطبقة الغنية تكون ذات تأثير أقل، باعتبار أن مقدار استهلاكها لا يتغير عموماً بل يتم دفع هذه الضريبة من الجزء المخصص للادخار على عكس الطبقات الفقيرة التي تقلل من استهلاكها، وهذا التخفيض في الاستهلاك يزداد مع رفع سعر هذه الضريبة. (ناشد، 2006)

-في حال الاستهلاك العام: حيث يشمل الإنفاق الحكومي المباشر النفقات الاستهلاكية والنفقات الاستثمارية. حيث كلما كان حجم الإنفاق الاستهلاكي أكبر من حجم الإنفاق الاستثماري، فإن لذلك آثاراً سلبية على نمو الناتج القومي الإجمالي وعلى التنمية. وكلما زاد الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الاستهلاكي أدى ذلك إلى زيادة النمو الاقتصادي بمعدلات أكبر (شعبان، 2012)

ومنه نجد ان الدولة تستطيع أن تستخدم الضريبة على الاستهلاك بما يتلائم مع خططها فقد تجمد جزء من حصيلتها أو تنفقها على قطاع الاستثمار أو الدعم أو غيرهما، فيكون هذا التجميد أو التخفيض للاستهلاك بهدف توجيه الاستهلاك الكلي نحو الانخفاض، والحالة معاكسة في حال انخفض استهلاك الأفراد فتقوم الدولة بالطلب على السلع والخدمات لتعويض ذلك الانخفاض في استهلاك الأفراد. (ناشد، 2006)

أثر الضرائب والرسوم على الاستهلاك في سوريا

في البحث عن أثر الضريبة على الاستهلاك، قد تتضح أهم نقاطه من خلال تسلیط الضوء على أهم رسم يؤثر في الاستهلاك، وهو رسم الإنفاق الاستهلاكي. ذلك الرسم الذي فرض في سوريا لأول مرة بالقانون رقم 18 لعام 1987 واستمر العمل به حتى صدور المرسوم التشريعي المعدل له رقم / 61 لعام 2004 / ثم تلاه تعديلات عدّة على هذا المرسوم.

من أهم مزايا هذا المرسوم وتعديلاته الآتي:

1- تضمنت تعديلات هذا المرسوم إلغاء لصفة الكمالية للرسم لأنها وسعت قاعدة السلع الاستهلاكية الخاضعة للرسم ولم تعد تقتصر على السلع الكمالية فقط، بل أخضعت سلعاً وخدمات جديدة للرسم قد لا تعتبر من الكماليات (زيود، 2012).

إلا أن التوسيع في مطارح هذا الرسم، لم يكن دوماً لصالح الطبقات الفقيرة أو لصالح السلع الضرورية، فسلع كالسكر والملح والبهارات يكون الطلب عليها غير من سبب الحاجة الكبيرة لها، فلا تعتبر من السلع الكمالية بل من السلع الضرورية، وكان من الممكن أن يتم إعفاءها من الرسوم.

وفي المقابل كان لهذا المرسوم وتعديلاته تأثيرات ايجابية، كما في حالة رفع الرسم على بعض السلع التي لا تعتبر أساسية بل كمالية ورغبة منها للحد من استخدامها، كرفع الرسم على المشروبات الكحولية (إن كانت محلية أو مستوردة) إلى 35% بعد أن كانت 15% وفق القانون رقم 18 لعام 1987. وفي المادة رقم 5 من المرسوم التشريعي رقم 41 لعام 2005 تم رفع نسبة الرسم على شراء السيارات السياحية الخاصة (عدا الحكومية) لتصبح 30% أو 40% حسب سعة اسطوانتها (166 سم³ أو أكثر) بعد إن كانت لمختلف أنواع السيارات الخاصة 15% وفق القانون رقم 18 لعام 1987. (القانون رقم /18/، 1987 ; المرسوم رقم /41/، 2005)

ومقابل هذا الرفع للرسم على السيارات، تم إنصافها من حيث منع تكرار دفع رسوم تسجيلها في حال بيعها، حين تضمنت المادة رقم 8 من المرسوم رقم 41، فرض رسم تسجيل السيارات السياحية للمرة الأولى لدى دوائر النقل (ولمرة واحدة دون أن تكرر أبداً) فحددت بمبلغ 10 آلاف ليرة سورية أو 25 ألف ليرة سورية حسب سعة اسطوانتها (1600 سم³ أو أكثر).

وفي ذات السياق لتوضيع قاعدة السلع الاستهلاكية لهذا المرسوم وتعديلاته، يلاحظ إخضاع سلع وخدمات جديدة للرسم لم تكن خاضعة سابقاً. ففي المرسوم التشريعي رقم 41 تاريخ 2005/5/6 أضيف إلى الجداول الملحقة في المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2004 بعض السلع والخدمات، منها:

-في المادة رقم 2 منه حدد نسبة 3% من أجور مكالمات الهاتف الخلوي عند تحصيلها و 2% من أجور مكالمات الهاتف الثابت عند تحصيلها.

-وفي المادة رقم 3 منه حدد نسبة 15% على لفائف تبغ (سيجار وسجائر) إن كانت محلية او مستوردة. (المرسوم التشريعي رقم 41 لعام 2005)

2- إن بنود هذا المرسوم وتعديلاته كانت باتجاه تقليل الضرائب الكثيرة التي يتضمنها النظام الضريبي السوري نحو فرض ضريبة واحدة على المبيعات، وذلك بإلغائه بعض الرسوم والضرائب ثم إخضاع سلعها إلى هذا الرسم، إلى جانب توحيد معدل الرسم على بعض الخدمات ليسهل عمل الإدارة الضريبية (زيود، 2012) فمن ناحية إلغاء بعض الرسوم والضرائب (كإحدى مزايا الإصلاح الضريبي وتخفيف العبء عن المكلفين) فقد لا نجده كاملاً أو حقيقةً بل وهمياً، حيث تم إلغاؤها من جهة وفرضها (العدد منها) من جهة أخرى، وذلك بعد تضمينها في رسم آخر.

فقد تضمن المرسوم رقم 61 لعام 2004 إلغاء بعض الرسوم مثل رسمي أجهزة التلفزيون والاسمنت وكل من ضريبة الملح والسكر، بإخضاعها وفق ذات المرسوم لرسم الإنفاق الاستهلاكي. وفيه حدبت نسبة الرسم على السكر والملح (%3 - %5) على التوالي (رغم أهمية هاتين المادتين كسلع ضرورية) و نسبته على أجهزة التلفزيون كانت (10%).(المرسوم رقم 61، 2004)

وفيما يلي جدول يوضح توزيع الضرائب على حسب أنواعها خلال الفترة المدروسة:

جدول رقم (1) للضرائب الإجمالية ورسم الإنفاق الاستهلاكي (الأرقام بملايين الليرات السورية)

البيان	الضرائب على الإنفاق	الضرائب على الإنفاق الاستهلاكي	رسم الإنفاق	الضرائب على الدخل	الضرائب على رأس المال	إجمالي الضرائب والرسوم بملايين الليرات السورية
2000	26365	932	94415	3249	124028	
2001	34897	1751	129182	4125	168204	
2002	47226	2891	115474	5539	168239	
2003	50744	4216	123295	6372	180411	
2004	56233	6298	121469	7803	185505	
2005	74996	22181	107290	10249	192535	
2006	96226	34954	115022	11449	222697	
2007	112613	39184	135845	13403	248561	
2008	108897	42196	144639	15289	268825	
2009	112415	40119	181408	16803	310626	
2010	-	47100	-	-	278428	

الأرقام من قطع حسابات الموازنات العامة للدولة للسنوات المذكورة، والنسب من حساب الباحثة

الجدول رقم (2) نسبة كل من ضرائب الدخل ورأس المال والإنفاق

من إجمالي الضرائب والرسوم، ونسبة رسم الإنفاق الاستهلاكي من الضرائب على الإنفاق

البيان	نسبة الضرائب على الدخل إلى إجمالي الضرائب والرسوم	نسبة الضرائب على رأس المال إلى إجمالي الضرائب والرسوم	نسبة الضرائب على الإنفاق إلى إجمالي الضرائب والرسوم	نسبة رسم الإنفاق الاستهلاكي إلى إجمالي الضرائب والرسوم
2000	76.12	2.62	21.26	3.53
2001	76.80	2.45	20.75	5.02
2002	68.64	3.29	28.07	6.12
2003	68.34	3.53	28.13	8.31
2004	65.48	4.21	30.31	11.20
2005	55.72	5.32	38.95	29.58
2006	51.65	5.14	43.21	36.32
2007	54.65	5.39	45.31	34.80
2008	53.80	5.69	40.51	38.75
2009	58.40	5.41	36.19	35.69
2010	-	-	-	-

النسب من حساب الباحثة بالاعتماد على أرقام حسابات الموازنات العامة للدولة لسنوات المذكورة

من الجدولين السابقين رقم (1) و (2) يتضح انخفاض حصيلة ضريبة الدخل (و خاصة مع انخفاض معدلات ضريبة الدخل في القانون رقم 24) حيث كانت نسبة الضريبة على الدخل من إجمالي الضرائب والرسوم في الأعوام من 2000 إلى 2003 هي على التوالي (76.12%, 76.80%, 68.64%, 68.34%) ثم تتبع انخفاض هذه النسب بشكل أكبر بعد بدء سريان القانون 24 السابق الذكر ليكون أكبر انخفاض لها في عام 2006 حيث كانت نسبتها من إجمالي الضرائب والرسوم (51.65%), وبالمقابل نلاحظ أنه تم التوجه لزيادة كل من الضرائب على رأس المال وعلى الإنفاق والتي كانت نسبتها إلى إجمالي الضرائب والرسوم في عام 2000 على التوالي (21.26% - 2.62%) ثم أصبحت في عام 2006 ما يقارب الضعف لتكون على التوالي (5.14% - 43.21%). كما نلاحظ أن نسبة الرسم الإنفاق الاستهلاكي إلى إجمالي الضرائب على الإنفاق في عام 2000 كانت 3.53% ثم وصلت إلى 11.20% في عام 2004 عند صدور المرسوم التشريعي رقم /61/ لذلك العام، ومع تتبع تعديلات لاحقة عليه زالت نسبة رسم الإنفاق الاستهلاكي من الضرائب على الإنفاق إلى 35.69% عام 2009.

جدول رقم (3): الإنفاق الاستهلاكي في سوريا خلال الفترة من (2000-2010)، (المبالغ بمليارات الليرة السورية)

نسبة الاستهلاك الخاص إلى الاستهلاك الإجمالي	نسبة الاستهلاك العام إلى الاستهلاك الإجمالي	إجمالي الاستهلاك	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للشعب	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة	السنوات
83.61	16.39	685005	572761	112244	2000
82.94	17.06	713463	591740	121723	2001
82.91	17.09	730025	605240	124785	2002
81.71	18.29	787686	643614	144072	2003
82.31	17.69	984089	810037	174052	2004
82.78	17.22	1199749	993118	206631	2005
85.21	14.79	1317603	1122666	194937	2006
82.76	17.24	1440530	1192230	248300	2007
83.50	16.50	1665812	1390933	274879	2008
83.33	16.67	1810394	1508579	301815	2009
83.02	16.98	2037534	1691479	346055	2010*

المصدر : المجموعة الإحصائية للسنوات المذكورة والنسب من حساب الباحثة

نلاحظ من الجدول السابق رقم (3) أن نسبة الاستهلاك العام لم تتغير بشكل كبير خلال سنوات الدراسة حيث تراوحت بين 16.39 - 17.69 % من إجمالي الاستهلاك (باستثناء عام 2003 حينما ارتفعت إلى 18.29 % وعام 2006 حينما انخفضت إلى 14.79 %).

و بالمقابل كان حال نسبة الاستهلاك الخاص من إجمالي الاستهلاك مشابهاً، فلم يتغير بشكل كبير خلال نفس الفترة لتتراوح نسبته بين (82.31 - 83.61 %) باستثناء أنها انخفضت في عام 2003 إلى 81.71 % مقابل ارتفاع نسبة الاستهلاك العام من إجمالي الاستهلاك، وفي عام 2006 وصلت بارتفاعها إلى 85.21 % عندما انخفضت نسبة الاستهلاك العام من إجمالي الاستهلاك. خلال سنوات الدراسة عموماً، كان هناك حفاظ على نسبة كل من الاستهلاك العام والخاص من الاستهلاك الكلي، وكانت الدولة تسمم في زيادة أو خفض الاستهلاك الحكومي في حال تغير نسبة الاستهلاك الخاص من الاستهلاك الإجمالي وبما يتناسب مع حجم الاستهلاك الكلي المخطط له وفق خططها وأهدافها. ففي عام 2003 حينما انخفضت نسبة الاستهلاك الخاص من الاستهلاك الإجمالي، كان رد فعل الحكومة أن زادت من الاستهلاك العام لمقابلة ذلك الانخفاض، وبصورة معاكسة كان الوضع في عام 2006 عندما ارتفعت نسبة الاستهلاك الخاص من الإجمالي.

جدول رقم(4): يوضح معدلات النمو للاستهلاك ومعدل نمو الضرائب والعبء الضريبي خلال الفترة المدرورة (2000-2010)

⁵ العبء الضريبي ⁵	معدل نمو إجمالي الضرائب والرسوم	معدل نمو الاستهلاك الخاص	معدل نمو الاستهلاك العام	معدل نمو إجمالي الاستهلاك	السنة
13.72	-	-	-	-	2000
17.27	35.62	3.31	8.44	4.15	2001
16.55	0.021	2.28	2.52	2.32	2002
16.90	7.23	6.34	15.46	7.90	2003
14.79	2.82	25.86	20.81	24.93	2004
12.91	3.79	22.60	18.72	21.91	2005
13.03	15.67	13.04	-5.66	9.82	2006
12.30	11.61	6.20	27.37	9.33	2007
10.98	8.15	16.67	10.70	15.64	2008
12.32	15.55	8.46	9.80	8.68	2009
9.97	-10.37	12.12	14.66	12.57	2010*

الجدول من حساب الباحثة بالاعتماد على أرقام من قطع حسابات الموازنات العامة للدولة لسنوات المذكورة والمجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة

تتميز السنوات قبل عام 2004 (2000-2001-2002-2003) بمعدلات نمو منخفضة ومتواضعة للاستهلاك، فقد كانت معدلات نمو الاستهلاك الإجمالي (7.90%, 2.32%, 4.15%) للسنوات (2002-2001-2000) وخاصة معدلات نمو الاستهلاك الخاص والتي كانت لنفس الأعوام (6.34%, 2.28%, 3.31%).

ولم تتنعش معدلات نمو الاستهلاك إلا بعد أن بدأت عملية الإصلاح الضريبي في سوريا والذي كانت أهم خطواتها هي صدور قانون ضريبة الدخل رقم /24/ في ذلك العام، والذي بدأ تنفيذه في 2004/1/1 والذي قام بتخفيف كبير لمعدلات الضريبة على الدخل ومنه قد يكون معه زاد حجم الدخل المخصص للاستهلاك وبالتالي ترافق ذلك مع ارتفاع حصيلة الضريبة على الاستهلاك.

ووفقاً للجدول السابق نسلط الضوء على بعض النقاط :

1- في عام 2004 نلاحظ ما يلي :

- قدم قانون ضريبة الدخل رقم /24/ تخفيضاً للمعدلات الضريبية و كان قد تناول فقط الضرائب المباشرة وليس الضرائب غير المباشرة، ومنه لم يكن له تأثير مباشر على الاستهلاك إلا عن طريق حجم الدخل المتاح .
- كان لخطوة تخفيف المعدلات الضريبية في القانون رقم /24/، دور في إفتاح المجال لأصحاب الدخول المنخفضة باستهلاك أكبر (كونها شريحة تتميز بميل كبير للاستهلاك) يتسع المجال لها باستهلاك أكبر مع العباء

⁵ باعتبار أن العباء الضريبي هو ناتج قسمة إجمالي الضرائب والرسوم على الناتج المحلي الإجمالي

الضريبي المنخفض(14.79% بعد ان كان 16.90% في عام 2003)، وتتضح زيادة الاستهلاك من خلال وصول معدل نمو الاستهلاك الخاص إلى 25.86% بعد أن كان 6.25% عام 2003.

- إن حصيلة الضرائب والرسوم عام 2003 (التي تمنت بمعدل نمو 7.23% أعلى مما كان عليه في عام 2002 (0.021%)) استفید منها في رفع معدل نمو الاستهلاك العام في العام اللاحق فوصل معدل نمو الاستهلاك العام إلى (20.84%) في عام 2004.

- وخلال نفس العام (2004) نلاحظ من الجدول رقم 2/ ارتفاع نسبة الضرائب على الإنفاق من إجمالي الضرائب والرسوم إلى 30.31% بعد أن كانت 28.13% عام 2003، كما أنه بزيادة معدل نمو كل من الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام عام 2004 زادت معها نسبة رسم الإنفاق الاستهلاكي إلى 11.20% من الضرائب على الإنفاق، في حين كانت تشكل نسبته 8.31% عام 2003 من الضرائب على الإنفاق.

2- في عام 2005 :

- إن انخفاض العبء الضريبي في ذاك العام وصدر المرسوم التشريعي رقم 41/لعام 2005 المعدل لقانون رسم الإنفاق الاستهلاكي كانا لصالح الاستهلاك، حيث كان معدل نمو الاستهلاك 21.91% أعلى من معدل نمو الاستثمار 15.19%. وترافق ذلك (حسب الجدول رقم 2) مع زيادة نسبة الضرائب على الإنفاق من إجمالي الضرائب إلى 38.95% إلى جانب ارتفاع نسبة رسم الإنفاق الاستهلاكي من الضرائب على الإنفاق إلى حوالي ضعفين ونصف الضعف للعام السابق.

- إن السبب الأكبر الذي أدى إلى مضاعفة رسم الإنفاق الاستهلاكي في عام 2005، هو صدور المرسومين التشريعيين/رقم 61 ورقم 41 /لعامي 2004-2005/ المتعلقة برسم الإنفاق الاستهلاكي وخاصة مع توسيع مطارح هذا الرسم وشموله سلعاً وخدمات جديدة، كمكالمات الهواتف الثابتة والمحمولة والتبغ وبنسب تراوحت بين 2-3% للهاتف و15% للتبغ. إلى جانب رفع الرسم على بعض السلع كالمشروبات الكحولية والسيارات بنسبة تراوحت بين 30% إلى 40% وهي نسب عالية جداً.

3 - عام 2006:

- شهد هذا العام توسيعاً للمطارح الضريبية و تمثل ذلك خلال الربع الأول من عام 2006 بإصدار المرسوم التشريعي رقم 14 لعام 2006 المتعلق بزيادة الرواتب والأجور حيث تضمنت المادة رقم 1/ منه زيادة بمقدار 5% من الراتب والأجر الشهري المقطوع ثم يضاف إلى هذا الراتب أو الأجر (بعد احتساب هذه الزيادة) مبلغ قدره 800 ل.س.

- إن آثار المرسومين التشريعيين 41-61 المتعلقة برسم الإنفاق الاستهلاكي وتوسيع مطrorhه ورفع نسبة على بعض المواد، كانت تظهر بانخفاض معدل نمو الاستهلاك الخاص حيث كان في عام 2004(25.86%) ثم بدأ ينخفض في عام 2005 إلى 22.60% وتتابع انخفاضه في عام 2006 إلى 13.04% ليهبط بشكل أكبر خلال العام اللاحق لعام 2006.

- وصل معدل نمو الضرائب والرسوم في عام 2006 إلى معدل جيد جداً /15.67% وارتفع معه قليلاً العبء الضريبي إلى 13.03% بعد أن كان 12.91% في عام 2005.

- كان معدل نمو الاستهلاك 9.82% وذلك لصالح الاستهلاك الخاص الذي كان معدل نموه (13.04) في حين كان معدل نمو الاستهلاك العام سالباً (-5.66)، فارتفعت معه (حسب الجدول رقم 2) نسبة الضرائب على الإنفاق

إلى 43.21% من إجمالي الضرائب والرسوم وكانت حصة ضريبة الإنفاق الاستهلاكي من الضرائب على الإنفاق 36.32% بعد أن كان في عام 2005 29.58%.

4- عام 2007:

-ذكرنا سابقاً أن مرسوم الإنفاق الاستهلاكي وتعديلاته قد خفض من معدل نمو الاستهلاك الخاص ليكون في عام 2007 أدنى معدل نمو له بعد إصدار المرسوم وتعديلاته فكان فقط 6.20%.

-كما ظهرت في هذا العام نتائج معدل النمو المرتفع للضرائب والرسوم عام 2006، وذلك باستخدام هذه الحصيلة في رفع معدل نمو الاستهلاك العام في عام 2007 (الذي كان سالباً في العام السابق) لمقابلة الانخفاض الكبير لمعدل نمو الاستهلاك الخاص، وتغطية الدعم الحكومي للمواطنين وخاصة في مجال المشتقات النفطية مع ارتفاع أسعار النفط عالمياً وزيادة مستوردات سورية منها. (بيان الحكومي المالي 2008)

-مع بدء تطبيق المرسوم التشريعي رقم 51 لعام 2006 والذي قدم تخفيضات عدة للمعدلات الضريبية انخفض معدل نمو الضرائب والرسوم في عام 2007 مما كان عليه في 2006 لكنه بقي معدلاً جيداً مقارنة مع السنوات السابقة (باستثناء 2006).

-حاولت الحكومة تحسين معدل نمو الاستهلاك العام الذي كان سالباً في العام السابق فتحسن إلى 27.37% مقابل معدل نمو أقل للاستهلاك الخاص / 6.20% الذي أسهم بدوره بانخفاض لنسبة رسم الإنفاق الاستهلاكي من الضرائب على الإنفاق حسب الجدول رقم / 2 إلى 34.80% (رغم تحسن نسبة الضرائب على الإنفاق من إجمالي الضرائب لأسباب أخرى لا تتعلق بالرسم على الإنفاق الاستهلاكي الذي انخفض قليلاً).

8- عام 2008:

-في هذا العام نلاحظ تأثيراً كبيراً لسياسة التكيف مع الظروف الدولية وتأثيرها في الأوضاع المحلية كبدء الأزمة المالية العالمية في أواخر هذا العام، ورفع أسعار المشتقات النفطية والتأثير الكبير لذلك في المبالغ المخصصة من قبل الحكومة للدعم المحلي والإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري بشكل عام (بيان الحكومي المالي 2008); وبالتالي أسهم ما سبق ذكره بتأثير أكبر من تأثير القوانين الضريبية في ذلك العام وخاصة فيما يتعلق بخطط الدولة ونسب الاعتمادات الجارية والاستثمارية التي تحدد الاستهلاك والاستثمار العام.

-فلاحظ أن معدل نمو الضرائب والرسوم انخفض عاماً كان في عام 2007 وذلك بسبب معدل النمو السالب للاستثمار العام (حيث جاء في موازنة عام 2008 تخفيض لاعتمادات الاستثمارية من 44 إلى 38% لتؤمن استمرار الدعم الحكومي في عام 2008) وبما أن القطاع العام أقل قدرة على التهرب من دفع الضرائب المستحقة فإن حالة انخفاض الاستثمار العام ستترافق مع حالة انخفاض المطرح الضريبي وبالتالي الحصيلة الضريبية، ومعه انخفض العبء الضريبي إلى 10.98% وهو أقل عبء ضريبي ضمن الفترة من 2000 إلى 2008.

-بالمقابل كان معدل نمو الاستهلاك 15.64% ومعه تحققت أعلى نسبة لرسم الإنفاق الاستهلاكي من الضريبة على الإنفاق (حسب الجدول رقم / 2) خلال الفترة المدروسة لتصل إلى 38.75%.

9- عام 2009:

-في الموازنة العامة تم رفع الاعتمادات الاستثمارية إلى 40.14% في موازنة 2009 بعد أن كانت 38.33% عام 2008(موازنة 2009)، أي أنه تم تخفيض لمعدل نمو الاستهلاك العام إلى /%9.80/ بعد أن كان عام 2008 ./%10.70/

-إصدار المرسوم التشريعي رقم 24 (الذي صدر في عام 2008 وبدأ العمل به في أيار 2008) الذي أضيف بموجبه إلى الرواتب والأجور الشهرية المقطوعة زيادة بنسبة 25%， مما أسهم بتوسيع المجال لزيادة الاستهلاك الخاص وخاصة لأصحاب الدخول المحدودة ذات الميل المرتفع للاستهلاك.

-وصل معدل نمو الضرائب والرسوم إلى معدل جيد جداً في عام 2009 (%15.55) أسهم به عدة أسباب منها :

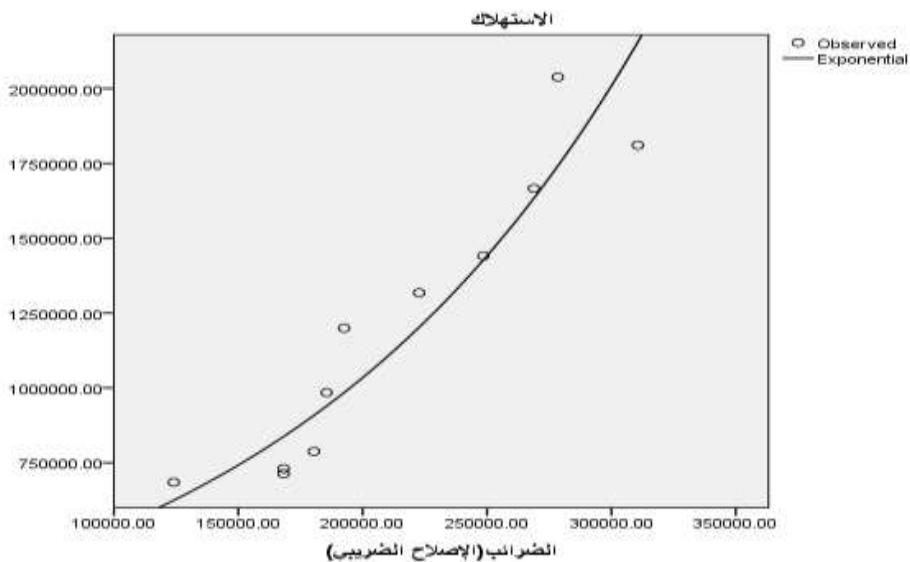
- فتح المجال للمكلفين المتأخرين عن دفع التزاماتهم الضريبية وتشجيعهم بالمبادرة بالدفع قبل تاريخ 2009/10/31 مقابل إفاغهم من الغرامات والجزاءات، وذلك وفق المرسوم التشريعي رقم 22/ بتاريخ 2009/4/23 والمتضمن إفاغ المكلفين من الضرائب والرسوم من الغرامات والجزاءات في حال سدادهم التزاماتهم الضريبية قبل تاريخ 2009/10/31 .

- توسيع مطرح ضريبة الرواتب والأجور نتيجة زيادة الرواتب والأجور بموجب المرسوم التشريعي رقم 24 ، وبالتالي ازدادت معه نسبة الضرائب على الدخل من إجمالي الضرائب والرسوم إلى 58.40% بعد أن كانت عام 2008 /%53.80/ مقابل تراجع نسبة الضرائب على الإنفاق من إجمالي الضرائب والرسوم ونسبة رسم الإنفاق الاستهلاكي من الضريبة على الإنفاق نتيجة تراجع معدل نمو الاستهلاك في ذلك العام (حيث انخفض معدل نمو الاستهلاك الإجمالي من 15.64% عام 2008 إلى 8.68% عام 2009 وكان الانخفاض الأكبر بين الاستهلاك العام أو الخاص من نصيب الاستهلاك الخاص الذي انخفض إلى 8.46% في عام 2009 بعد أن كان 16.67% عام 2008).

دراسة أثر الضرائب في الاستهلاك في سوريا باستخدام برنامج spss

مجتمع الدراسة وعينته :

إن عينة الدراسة عبارة عن سلسلة زمنية من عام 2000 حتى عام 2010 تتضمن بيانات حول متغيرات الدراسة وهي الضرائب والاستهلاك، ف تكون الضرائب هي المتغير المستقل بينما الاستهلاك هو المتغير التابع. تبيّن أن الشكل العام للانتشار هو دالة اللوغاريتم الطبيعي بالأساس e أو Exponential لاحظ الشكل:



الشكل(1): توزع نقاط انتشار كل من الضرائب والاستهلاك في سوريا.

المصدر: نتائج تحليل الانحدار

وعند دراسة معنوية الانحدار تبين الآتي:

الجدول(5) نتائج تقييم النموذج اللوغاريتمي

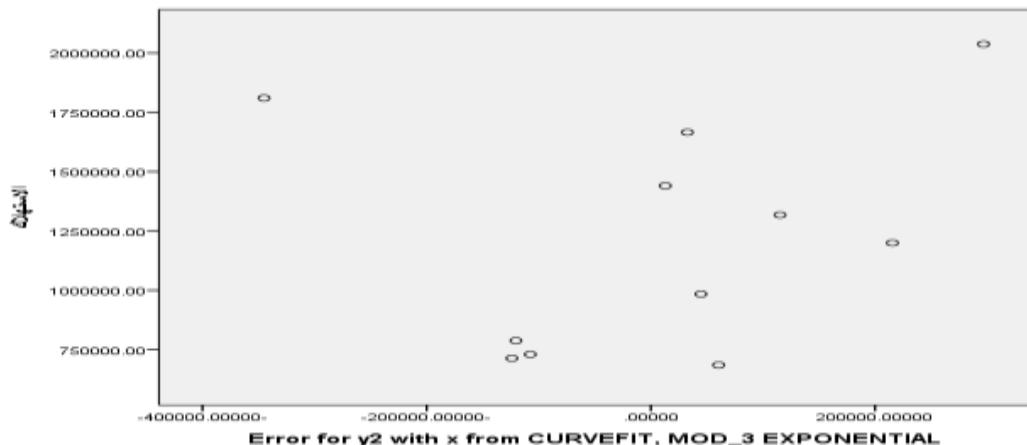
معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	خطأ المعياري	F	sig
0.943	0.889	0.877	0.141	71.976	0.000

المصدر: نتائج تحليل الانحدار البسيط

نجد بأنّ معامل التحديد المصحح 0.877 أي للنموذج قدرة على تفسير 87.7 % من التغييرات في الاستهلاك والتي تنتج عن التغيير في الضرائب، كما نجد بأنّ قيمة F= 71.976 وهي كبيرة بما يكفي للقول بأنّ العلاقة بين المتغيرين ذات دلالة إحصائية، وبؤيد قرارنا هذا كون احتمال الدلالـة sig= 0.00 وهو أصغر من 0.05 الأمر الذي يدفعنا للقول بوجود علاقة بين الضرائب والاستهلاك، كما أنها علاقة متينة جداً حيث معامل الارتباط(94%).

من الجدول السابق نجد أن الخطأ المعياري بالمتـوسط/0.141 وهو صغير جداً وبالتالي هنالك جودة توفيق للنموذج المقترن، أي للنموذج قدرة جيدة على تفسير التغييرات في الاستهلاك التي تنتج عن التغيير في الضرائب.

كما يتضح من خلال الشكل(2) عدم وجود أثر للأخطاء (الباقي) في المتغير التابع:



الشكل(2): توزيع نقاط الانتشار الخاصة بالمتغير العشوائي (الخطأ) مقابل المتغير التابع.

المصدر: نتائج تحليل الانحدار.

هذا وقد تم تقدير معلمات النموذج كما في الجدول الآتي:

الجدول(6) نتائج تقدير معلمات النموذج

Sig.	t	المعامل المعياري	المعاملات غير المعيارية		المتغير
			Beta	الخطأ المعياري	
0.000	8.484	0.943	0.000001	0.00000663 8	الضرائب
0.000	5.802		47252.703	274175.018	Constant

المصدر: نتائج تحليل الانحدار البسيط

دراسة معنوية للمعلمات:

سيتم دراسة معنوية للمعلمات المقدرة تحت فرضيتي عدم التاليتين:

$$H_0: b_0 = 0 \quad (\text{قيمة الثابت تساوي إلى الصفر})$$

$$H_0: b_1 = 0 \quad (\text{قيمة الميل تساوي إلى الصفر})$$

نجد أن قيمة $t = 5.802$ كبيرة بما يكفي لرفض الفرض عدم الأول أي قيمة الثابت تختلف عن الصفر، يؤيدهذلك أن $sig = 0.00$ أقل من 0.05 ، كذلك فإن قيمة $t = 8.484$ كبيرة بما يكفي لرفض الفرض عدم الثانيأي أن قيمة الميل تختلف عن الصفر، يؤيده ذلك أن $sig = 0.00$ أقل من 0.05 ، ومن هنا نجد أن الأثر الخاصبالضرائب والمقدر بـ 0.000006638 يعبر عنه وفق النموذج المقدر الآتي:

$$y_2 = 274175.018e^{0.000006638x} + \epsilon$$

حيث كانت نتائج التقدير بحسب السنوات كما في الجدول الآتي:

الجدول(7) نتائج تقدير النموذج

العام	التقدير
2000	624592.77121
2001	837442.62299
2002	837637.21699
2003	908128.87109
2004	939362.75115
2005	984239.10944
2006	1202421.61940
2007	1427650.58260
2008	1633211.54942
2009	2155527.13809
2010	1740714.74763

المصدر: نتائج تحليل الانحدار البسيط

نلاحظ أنَّ تغير الضرائب بمقدار نقطة واحدة يؤدي إلى تغير في الاستهلاك بمقدار 1.8197 نقطة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- تم التوصل إلى تأكيد وجود علاقة بين الضرائب والاستهلاك، وكانت هذه العلاقة متينة جداً.
- انطلاقاً من استخدام الضرائب كأدلة هامة للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية، فقد استخدمتها سورية في التأثير في حجم الاستهلاك المحلي.
- في إطار توسيع قاعدة السلع الاستهلاكية الخاضعة للرسم الاستهلاكي، تم إخضاع سلع وخدمات جديدة للرسم لم يسبق إخضاعها سابقاً.
- لم يكن التوسيع في مطارح رسم الإنفاق الاستهلاكي دوماً لصالح الطبقات ذات الدخل المنخفض، فقد طال هذا الرسم بعض السلع الضرورية والشائعة الاستخدام.
- و في المقابل كانت هناك خطوات للحد من استهلاك بعض السلع الكمالية ولتكون لصالح تخفيف الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، مثل رفع رسم الإنفاق الاستهلاكي على المشروبات الروحية والسيارات.
- حاولت الحكومة عموماً التأثير في حجم الاستهلاك الخاص من خلال الضرائب، لكن في بعض السنوات كانت تزيد الاستهلاك العام أو تخفضه وفق قرارات وخطط حكومية، لدعم الحفاظ على حجم استهلاك كلي معين.
- التعديلات التي أدخلت على قانون رسم الإنفاق الاستهلاكي لم تسهم كثيراً في تخفيف تعقيد عمل الإدارة الضريبية وخاصة في ظل نظام عدم الفوترة والتهرب منها، كما كان هناك الكثير من التعديلات المتدخلة أو خضوع المادة ذاتها لرسمين معًا كالتبغ الذي يخضع لضريبة التبغ ولرسم الإنفاق الاستهلاكي.

الوصيات:

- استبعاد المواد السلعية الضرورية والبعض من السلع شائعة الاستعمال من إخضاعها لرسم الإنفاق الاستهلاكي (كالسكر والملح) لتخفيف العبء على أصحاب الدخول المحدودة لتأمين المستلزمات الأساسية للمواطنين.
- ضرورة العمل على نشر الوعي بأهمية نظام الفوترة للضبط قدر الإمكان من حالات التهرب من دفع الفواتير غير المباشرة.
- العمل على الحد من التعديلات الكثيرة المتداخلة للقوانين والمراسيم الضريبية، بغية عدم ضياع كل من المكلف (المعرفة الضريبية والرسوم الواجب دفعها) والإدارة الضريبية (في تحديد ما يتوجب على المكلف دفعه وتحصيله وملاحقة ما يتم إخفاؤه من مطامر ضريبية للتهرب من مستحقاتها).
- العمل على دمج الضرائب أو الرسوم غير المباشرة بدلاً من تعددتها على ذات السلعة.

المراجع:

- أبو عيدة، عمر. تحليل العوامل المؤثرة في الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي الفلسطيني وفقاً لنظريات الاستهلاك الحديثة : دراسة ميدانية. المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، الأردن، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، 2013، ص37، 60.
- البيان الحكومي المالي لعام 2008 .
- حامد، عبد المجيد دراز ;د.سعيد، عثمان ;د.أبو دوح، عمر. مبادئ المالية العامة. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ،2003.
- حامد، عبد المجيد دراز . مبادئ المالية العامة. بيروت ،2000 .
- زيد، زينب. دراسة تحليلية لتطور الضرائب على الإنفاق في سوريا منذ عام 1980 . بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة تشرين: سوريا، 2012.
- شرف، سمير. الاقتصاد المالي والنقد. منشورات جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سوريا، اللاذقية، 2007-2008.
- عطوي، فوزي. المالية العامة، النظم الضريبية وموازنة الدولة. منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، 2003.
- العمار، رضوان. اقتصاديات المالية العامة. منشورات جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سوريا، اللاذقية، 2012-2013.
- فرهود، محمد. مبادئ المالية العامة. منشورات جامعة حلب، كلية العلوم الاقتصادية، سوريا، حلب، 1994.
- القانون رقم 18 لعام 1987 .
- كباره محمد. الاستهلاك. هيئة الموسوعة العربية، العلوم القانوني والاقتصادية سوريا، دمشق، المجلد 2، 2012، ص229.
- ناشد، سوزي. المالية العامة/النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة. الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، 2006.
- المرسوم التشريعي رقم 22/ تاريخ 2009/4/23 .
- المرسوم التشريعي رقم 14 لعام 2006 .
- المرسوم التشريعي رقم 24 في عام 2008 .
- المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2004 .
- المرسوم التشريعي رقم 41 لعام 2005 .